

حملة «بدنا نحاسب»: لإطلاق الموقوفين ومسيرة الى مستشفى الجامعة تضامناً مع قصير



متظاهراً أشعل النيران أمام السياح الشائك

حملت حملة «بدنا نحاسب»، «مسؤولية استمرار توقيف بعض المتظاهرين الى القضاء اللبناني»، لافتة الى أن «هناك معاملات قضائية يجب أن تنفذ قبل التوقيف»، مطالبة بتسمية الموقوفين كافة، ولوثقت بإقامة تجمعات في أماكن التوقيف إذا لم يتم إطلاقهم عند الخامسة عصراً، بحسب ما وعد القاضي داني الزعني. وعقدت «الحملة» أمس مؤتمراً صحافياً في ساحة رياض الصلح تحدثت خلاله عن التوقيفات التي شملت عشرات من الشبان بعد فض اعتصامها أول من أمس والذي ترافق مع أعمال شغب، وأكدت الاستمرار في التظاهرات من أجل تحقيق مطالبها، مشيرة الى أن هناك نحو 90 شخصاً تم اعتقالهم لم يفرج عن معظمهم بعد.

ودعا المتحدث باسم الحملة، أيمن مروء، الى الإفراج عن المعتقلين، مؤكداً أنهم سيرفعون دعوى على كل من اعتدى عليهم من قوى الأمن الداخلي، وشدد على أن أزمة النفايات لا تتعلق بمنطقة من دون أخرى وملك الكهرياء كذلك، لافتاً الى أن النظام أثبت أنه يخشى من أي حراك شعبي سلمي كان أم تصديدياً.

وبعد المؤتمر الصحافي توجهت الحملة وهامالي الموقوفين إلى كتلة الحلو حيث اعتصموا أمامها من أجل الضغط لإطلاق سراح أبنائهم.

مسيرة للتضامن مع قصير

كما انطلقت مساء أمس مسيرة التضامن مع الشاب الجريح محمد قصير، بعد أن انطلقت من ساحة رياض الصلح فساحة الشهداء، صعوداً الى شارع سبيرز، وتوقف للقاء مع أهالي



خلال مسيرة التضامن مع قصير

الغنايات الأثنته مروراً بملف الكهرياء المزمع الذي تجاوز العشرين عاماً والذي بلغت نسب الهدر فيه ما يزيد على ثلثه، بالإضافة إلى ملف المياه المهذورة التي تعرف الطرقات مطلع كل شهر ويفوقها تردي الأوضاع الاجتماعية والأمن الداخلي لحمايتها، وكان الشباب يرتدون قمصاناً بيضا كتب عليها «انضباط».

كما أضاء عدد من شبان حملة «طلعت ريحتكم» الشموغ على نية الجرحى من المتظاهرين، أمام الشريط الشائك الذي يفصل بين السراي الحكومية وساحة رياض الصلح، كما أشعل متظاهراً غاضباً النيران أمام السياح الشائك خلال تحرك «بدنا نحاسب»، وحاول المتظاهرون تهدئته، كما عمد بعض الشبان الى رمي مفرقات نارية من الساحة إلى ما وراء الشريط الشائك باتجاه السراي الحكومية. وأكدت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من جهتها، احترامها الكلي لـ«حق المواطنين في حرية التعبير والتظاهر السلمي».

الاتحاد العمالي: للمشاركة الفاعلة

ودعا الاتحاد العمالي العام الى المشاركة الفاعلة في التحركات الشعبية وإدانة أساليب القمع والعنف.

وخلال الاجتماع الدوري لهيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد، أكدت في بيان

«مشاركتها في التحركات الشعبية، العفوية، الاحتجاجية الناتجة من النهج المنبثق في إدارات الدولة لا سيما في المسائل المتعلقة بحياة ومعيشة المواطنين بدءاً من إدارة ملف

العاماة وللمعلمين في القطاعين الخاص والعام ولجميع الأسلاك الأمنية والعسكرية».

الأحزاب الوطنية في عكار

وأيدت القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية والتيارات في عكار مطالب المتظاهرين، وأكدت أنها لن تسمح بتصدير النفايات الى المنطفة. وأعلنت في بيان إثر لقائها الدوري في منزل عضو اللقاء الوطني رئيس «التجمع الشعبي العكاري» النائب السابق وجيه العبريني في وادي الريحان – عكار، تأييدها وتضامنها مع «المتظاهرين والمعترضين المطالبين بحل جذري لمشكلة النفايات والكهرياء وكافة المطالب الحياتية التي تصب في تحريك عجلة الاقتصاد للخفيف عن كاهل المواطنين وإنقاذ البلد من كافة الفاسدين والفسوسين».

وتوقفوا أمام «محاولات السلطة تصدير أزمتها الراهنة المتعلقة بإزمة النفايات إلى محافظة عكار باعتبارها مكبا عشوائياً لنفاياتهم ومن دون أي أسس علمية وبيئية صحية بعد أن مهودا لنحو 100 مليون دولار الإنشائية لتدمير صفقاتهم المشبوهة التي كانت ولا تزال تمنع في سرقة وإهدار المال العام»، داعين ومحذرين «كافة القوى السياسية في البلاد التي تتخبط بإزمة النفايات إلى إخراج محافظة عكار من تحت أنظارهم الممتدة إليها لتكون مطراً لنفاياتهم».

ودعوا «الفكرانيين على اختلاف مشاربهم، إلى المشاركة في الاعتصام الذي دعت إليه حملة «عكار منها مزبلة»، اليوم في السادسة مساءً في ساحة حنبا».

«منبر الوحدة» يطالب الحكومة باعتماد النهج التوافقي

ناشد منبر الوحدة الوطنية المواطنين السلميين وضع خطة مدروسة لتحركهم للوصول الى الهدف السامي المطالب المنشود بإرساء قانون انتخابات نيابية عادل مبني على النسبية والدوائر الموسعة. ودعا «المنبر» في بيان الى «خطة حكومية بديلة موضوعية تستند الى دراسات علمية بعيداً من المحاصصات السياسية ويعتمد مبدأ اللامركزية الإدارية المنصوص عليها في الدستور والأئيلة الى تطبيق قانون البلديات، مطالباً الشعب «بمحاسبة ممثليه وكل مسؤول يستغل موقعه في السلطة للمتاجرة بحقوق الناس ونهب أموال الشعب»، ومشاداً المواطنين السلميين «وضع خطة مدروسة لتحركهم للوصول الى الهدف السامي المطالب المنشود ويكون ذلك يضع مقدمه لإرساء قانون انتخابات نيابية عادل مبني على النسبية والدوائر الموسعة».

وطالب الحكومة «باتتماد النهج التوافقي الذي التزمت به منذ قيامها واستبعاد المواضيع الخلافية في هذه الظروف العصيبة».

أهالي القرى المجاورة لمطمر الناعمة: نرفض إعادة العمل به والمسؤول لن يemon

رفض أهالي القرى المجاورة لمكب عبية – عين رافيل، المعروف بمطمر الناعمة، إعادة العمل بالمطمر، وطالبوا الدولة بحمل مسؤوليتها. وطالبوا في بيان، أن «تتحمل الدولة مسؤوليتها وأن تتعاملنا بغير الخطط الفاشلة على شائكة المناقصات المشبوهة وقرارات الغرف السوداء بإعادة العمل بالمكب أو ما يعرف عنه بمطمر الناعمة».

وحذر الأهالي بعد اجتماع في مركز جمعية شباب وشابات عبية، وبعد ورود إحياءات عديدة حول إمكانية إعادة استعمال المكب، «من مغية إقدام أي شخص أو مؤسسة على استخدام المكب لأي غرض خارج عن إطار المعالجة البيئية وتوليد الكهرياء من الغاز المنبعث، فكل شائكة نفايات تحاول الدخول سوف تحرق وكل سابق شائكة يتحمل مسؤولية محاولة الدخول».

وأكد البيان رفض الأهالي «إعادة العمل به بقوة المنطق والحق، وأنه لن يعون عليهم نائب أو مسؤول ولن تكسر كلمتهم أي تمنيات». وطالب رئيس مجلس الوزراء بـ «إصدار مذكرة رسمية تقضي بإقفال ما يسمى بمطمر الناعمة، وبدء المعالجة للكارتة البيئية الناتجة منه». وأبقى المجتمعون اجتماعاتهم مفتوحة، مؤكداً الجاهزية التامة للاقتال النهائي بالوسائل كافة، مشددين على الجميع «عدم الإنجرار إلى مغامرات غير محسوبة، فالأرض أرضنا والمكب ساقط أخلاقياً وأمنياً وعسكرياً بالمقاييس كافة».

«اللقاء الوطني»: الأزمة تتطلب تغييراً في السلطة

أكدت أمانة سر اللقاء الوطني أن السبيل لحل أزمت لبنان بات يتطلب إحداث تغيير في السلطة السياسية التي أكدت إفلاسها وعجزها حتى عن إدارة الأزمة. وخلال اجتماعها أمس برئاسة الأمين العام لرابطة الشغيلة الوزير والنائب السابق زاهر الخطيب، توجهت في بيان بالتوجه الى المتعصمين في وسط بيروت و«تتمنى للجرحى الشفاء العاجل، وتؤكد الوقوف الى جانب التحرك الشعبي المطالب بإيجاد حل جذري وحقيقي لازمة النفايات وفق معايير بيئية علمية، وبعيداً من المحاصصة بين أطراف الطبقة الحاكمة التي أبتعت روائعها مجدداً من المناصفة الأخيرة التي جرى إسقاطها بقوة الحراك الشعبي».

وطالبت الأمانة «بمحاسبة المسؤولين السياسيين والأمنيين الذين تسببوا بالأزمة وسقوط عشرات الجرحى من المواطنين، ودعت السلطة الى إطلاق سراح المعتقلين السلميين، والتوقف عن سياسة القمع التي لا تنتج إلا تصعيداً في الأزمة، والعمل بدلاً من ذلك الى الاستجابة لمطالب الشعب المحقة والعادلة».

البناء

محليات سياسية

حزب الله وعون يكسبان جولة

■ هتاف دهُام

تمّ التوافق عليها، وبذلك يكون الجنرال وحزب الله كسبا جولة في المعركة السياسية الحكومية، وخرج الرئيس بري من الإحراج الذي رافق توقيع وزيره علي حسن خليل وغازي زعيتر على المراسيم. وشرح بري أمس وجهة نظره الدستورية تجاه المراسيم ال70 العادية، ونقل زواره عنه «البناء» تمييزه المراسيم التي تتصل بصلاحيات رئيس الجمهورية، إذ أنّ هناك مراسيم تختص بموقع الرئاسة ولا يمكن تفويضها بغياب الرئيس لغيره مثل منح العفو الخاص، والجنسية وقبول اعتمادات السفراء، وهناك صنف آخر من المراسيم التي تختص بموقع الرئاسة، لكن يمكن نقلها في غيابه الى غيره، لكن شرط ان يكون التفويض لمجلس الوزراء مجتمعاً مثل المراسيم العادية التي تحتاج الى توقيع 24 وزيراً، والمراسيم التي تصدر عن مجلس الوزراء ويوقع عليها منها ما يحتاج لطبعتها الى النصف زائداً واحداً ومنها ما يحتاج الى اكثرية الثلثين. ويلفت بري الى «أنّ المراسيم العادية لا تصدر عن مجلس الوزراء، انما يوقعها الوزير المختص ووزير المالية ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، وعلى هذا الأساس هي تحتاج الى توقيع 24 وزيراً، ولا يكفي إضفاء 18 وزيراً عليها لكي تصبح صالحة للإصدار».

قد تحل مشكلة المراسيم اليوم لكن المشكلة المتصلة بألية العمل والتعيينات العسكرية لا تزال عالقة، ولذلك سيدعو العماد عون غداً الى تحرك الاسبوع المقبل لمتابعة الضغط لحل المسائل الجوهرية المتصلة بحقوق المسيحيين، بغض النظر عن مشاركة مناصريه في تظاهرة السبت لحملة «طلعت ريحتكم».

وفي السياق، جذر رئيس مجلس النواب على «أنّ من حق الناس في ظل هذه الأوضاع التي نحن فيها وواقع عمل المؤسسات الدستورية أن ترفع صوتها وتتظاهر، منكرًا بأنّ «حرية التظاهر والتعبير حق يكفله الدستور». ووافق على أنّ حركة الغضب الشعبي يجب ان تؤخذ في الاعتبار وان تكون حافزاً إضافياً للقيام بشيء ما لإعادة لملة الأوضاع والبحث عن حلول للمشاكل العالقة. وميّر بري بين الحراك السلمي وبين المصائبين الذين اندسبوا وافتعلوا المشاكل واعتبر أنّ بعض المجموعات التي تتحرك مرتبطة بأجندات خارجية». ورفض بشدة «الحملة التي شارك فيها بعض وسائل الإعلام على حركة أمل في شأن ما حصل من أعمال شغب رافقت التظاهرات». واعتبر «أنّ هناك مخططا لاستهداف حركة أمل واضح المعالم وخلفياته معروفة، ففي اليوم الأول اتهمونا بإطلاق النار على المتظاهرين، وفي اليوم الثاني على رجال الأمن، لكن الواقع والقرائن تؤكد ان لا علاقة للحركة بأعمال الشغب التي حصلت خلال التظاهرات، ونحن ندين هذه الأعمال والتصرفات لا سيما أنّ منطقتنا حركة أمل لها علاقة بمطالب المحرّمين والشعب».

«حزب الاتحاد»: إصلاح النظام السياسي عبر قانون انتخابي جديد

صحة المواطن والإساءة إلى سمعة لبنان». ودعا القطاعات الشعبية الى «تأييد التحرك الشعبية تعيد للشعب زمام المبادرة بعدما أصبح الوكيل عاجزاً عن تجسيد الإرادة الشعبية، وباتت معه مؤسسات الدولة في حالة شلل وانعدام توازن، فاصبحتنا أمام أزمة نظام سياسي يولد مشكلات دائمة ومستمرة من كهرياء ومياه وصحة وتعليم ونفايات وبطالة، وغلاء معيشة، الأمر الذي يقتضي إصلاح النظام السياسي عبر قانون انتخابي جديد يجسد الإرادة الشعبية من خلال تفعيل كل فئات المجتمع اللبناني وفق قاعدة النسبية والدائرة الواحدة او الدوائر الكبرى، ضمن مهلة محددة لا تتعدى الشهر تجري بعدها الانتخابات النيابية وفق القانون الجديد خلال مدة ثلاثة أشهر».

وحذر من محاولة «حرف هذا الحراك عن أهدافه الحقيقية السلمية والإصلاحية بالوسائل الديموقراطية وعدم المس بالأملاك العامة والخاصة وعدم أخذ هذا الحراك الى منعطفات عنيفة تلغي مضمونه الحقيقي ليصبح وسيلة لتعويم رموز السلطة من جديد».

«المرابطون» و«المرد»:

للووقوف صفاً واحداً مع الجيش



استقبل أمين مجلس محافظة البقاع في حركة الناصريين المستقلين – المرابطون بسام عراجي وأعضاء المجلس وفداً من الشبابية فيها من أجل التفاعل مع مختلف أطراف المجتمع اللبناني، ودعوا الى «دعم أبنائنا وإخواننا في الجيش اللبناني والوقوف صفاً واحداً معه في مكافحة الإرهابيين والمخربين الذين يهددون الوطن والمذهبية».

وأكد المجتمعون «أهمية الموقف الموحد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لكل القوى الوطنية، واستمرار التنسيق الفعال بين الأطر الشبابية فيها من أجل التفاعل مع مختلف أطراف المجتمع اللبناني».

وشدد المجتمعون على «وحدة الرؤية الاستراتيجية في ما يتعلق بالحرب الدائرة على أرض سورية العربية ضد الإرهاب».